أهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو الساحل الإفريقي

الباحث تحسين علي خشفان

أ.د. هاشم كاظم صبيخي

جامعة ميسان / كلية التربية

المستخلص

يتضمن البحث اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو الساحل الافريقي، خصوصاً وان تلك المناطق تعد اهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وان الأهداف والوسائل التي استخدمتها فرنسا تنبع من سياستها الخارجية المتمثلة بالمحافظة على ارثها الاستعماري كدولة ذات نفوذ قوي ولها شأنها ومكانتها بين دول العالم، فضلا عن مواجهة الجماعات الارهابية والقوى العظمى المتمثلة بالصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا في تلك الدول، والاحتفاظ بمصالحها السياسية والاقتصادية، والحصول على الثروات والموارد المعدنية كالحديد واليورانيوم التي تعد مصدر رئيسي لسد حاجتها المحلية، كذلك الهيمنة على تلك الدول بأسلوب التدخل المباشر وغير المباشر في رسم سياسة مستقبلية من اجل الحفاظ على تلك الهيمنة.

The goals and means of the French approach to the African coast

Researcher: Tahseen Ali Khashfan

Prof. Dr Hashem Kadhim Sobekhi

Abstract:

The research includes the goals and means of the French approach to the African coast, especially since these regions are considered the most important areas of French foreign policy, and that the goals and means used by France stem from its foreign policy of preserving its colonial legacy as a country with strong influence and its importance and position among the countries of the world, as well as confronting... Terrorist groups and the great powers represented by China, the United States of America, and Russia in those countries, preserving their political and economic interests, and obtaining wealth and mineral resources such as iron

and uranium, which are a major source to meet their local needs, as well as dominating those countries through direct and indirect intervention in shaping the features in formulating a future policy in order to… Maintain that dominance

المقدمة:

تعد منطقة الساحل الافريقي من اهم المناطق التي حظيت باهتمام صناع القرار الفرنسي لما لها من أهمية كبيرة على الساحة الدولية، بسبب موقعها الجغرافي وما تحوبه من ثروات طبيعية، لذلك سعت بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية للتغلغل في هذه المنطقة يساعدها في ذلك ارثها الاستعماري، بغية تحقيق اهداف عديدة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولقطع الطريق على الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا التي تنافسها في هذه المنطقة من اجل الاستحواذ على مواردها الطبيعية وفي مقدمتها اليورانيوم والحديد فضلا عن كونها ذات موقع جيوسياسي مميز يتوسط القارة الافريقية، لذلك سعت بكل ما تملك من وسائل لحقيق أهدافها في تلك المنطقة من القارة الافريقية.

مشكلة البحث:

ماهي الأهداف والوسائل السياسية التي اتبعتها فرنسا تجاه منطقة الساحل الافريقي؟

فرضية البحث:

اتبعت فرنسا وسائل واهداف عديدة تجاه الساحل الافريقي التي كانت بمثابة دافع لتعزيز تواجدها منها سياسية وعسكرية واقتصادية وامنية للهيمنة على دول المنطقة، والاحتفاظ بمصالحها الخاصة في ظل تصاعد القوى الدولية وكثرة الجماعات المتطرفة والانفصالية، خصوصا وان الساحل يمثل فضاءاً جيوسياسيا مهما حول العالم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسلط على منطقة الساحل الافريقي بموقعها المميز الذي يتوسط القارة الافريقية والذي يعطيها أهمية كبيرة على مستوى العالم وافريقيا، فضلا عن كونها يعد جسراً برياً للقوافل التجارية التي تربط شمال القارة بجنوبها وغربها، كذلك غناها بالموارد المتنوعة التي يزخر بها منها طبيعية كالموارد الزراعية والثروة الحيوانية وكذلك الثروة المعدنية المتمثلة بالنفط والحديد واليورانيوم وغيرها من الثروات الأخرى.

منهجية الدراسة:

بالرغم من تعدد المناهج في الجغرافية السياسية ولغرض تحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على عدة مناهج، منها المنهج التاريخي للوقوف على بداية اهداف ووسائل فرنسا تجاه الساحل الافريقي ثم استعان بالمنهج التحليلي الذي يركز على طبيعة النظام السياسي والوسائل التي تستخدمها لتحقيق الأهداف، بالإضافة الى المنهج الإقليمي والوصفي.

حدود منطقة الدراسة:

تقع فرنسا بين دائرتي عرض (43 – 51) شمالاً وخطي طول (2 غرباً – 8 شمالاً)، اما حدود الساحل الافريقي اذ تمتد بين خطي عرض (12 درجة و20 درجة شمال) خط الاستواء، وهو عبارة عن خط يفصل بين دول القارة الافريقية.

اولاً: اهداف التوجه الفرنسي نحو الساحل الافريقي

تتطلع فرنسا لتحقيق مجموعة من الأهداف لغرض ضمان مصالحها في منطقة الساحل الافريقي. تتمثل هذه الأهداف في الاتي:

اولاً – الأهداف السياسية:

يرتبط الهدف السياسي لدولة فرنسا في دول الساحل بطريقة العمل التي تتبعها من اجل المحافظة على وجودها في دول المنطقة، وحرصها الشديد على استعادة امجادها وسيطرتها بشكل كامل عليها، والسبب في ذلك لان هذه الدول تدخل ضمن حسابات مصالح فرنسا لما لها من أهمية كبيرة، تجعل فرنسا دولة ذات نفوذ قوي وعظيم وله شانه ومكانته بين دول العالم، وضمان مصالحها في القارة الافريقية بشكل عام وفي دول الساحل بشكل خاص،[1] في الوقت الذي كانت تتعرض هذه الدول الى نزاعات كثيرة نتيجة الجماعات المسلحة المنتشرة بشكل كبير، الامر الذي جعلها في سلم أولويات الاهتمام الفرنسي فيها من اجل مواجهة هذه الجماعات التي تعمل على تهديد الامن وزعزعة الوضاع الداخلية، فكانت هذه شرعية وحجة فرنسا التي اتبعتها في دول المنطقة، والعمل على انهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار،[2] تعد فرنسا الدولة الأولى في أوربا من حيث قوة نفوذها والقدرة الكبيرة على الحركة والفعل في الساحة الافريقية بسبب ماضيها الاستعماري، حتى ان افريقيا تمثل ثلاثة عوامل معززة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الامن والقدرة النووية، فضلا عن عامل دولي اخر يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادة لقوته وهو الاتحاد الأوربي الذي يعد داعماً حقيقيا لفرنسا،[3] وتعد فرنسا الدولة الوحيدة التي استطاعت ان تحافظ على علاقتها مع دول الساحل (مستعمراتها القديمة) من خلال سياسة تعاونية محكمة من خلال مجالات عديدة منها الثقافي والأمني والعسكري، كذلك قامت فرنسا بوضع اليات وأساليب واهداف لتعزز مكانتها في دول القارة من اجل الخروج ن دوامة الازمات الصراعات والهجمات الإرهابية التي أدت الى الاخلال بالأنظمة في كل دول المنطقة، والعمل على

---

(1) عبير شليغم ،التدخل الفرنسي في مالي" البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا" ، مجلة افاق سياسية ، العدد 14 ، القاهرة – مصر ، 2015 ، ص26

(2) علي محمود حسين واخرون ، تعثر المصالح الوطنية والاستقرار السياسي في مالي ، مجلة الدراسات الافريقية ، المجلد 45 ، العدد 4 – ج1 ، 2023 ، ص578

(3) يوناس بول دي مانيال ، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، قراءات افريقية، العدد 11، مصر، 2012، ص 64

الوقوف بوجهها [1] ومن اهم الأهداف التي سعت فرنسا في سياتها الخارجية تجاه دول الساحل من اجل تحقيقها هي الاتي:

1 - العمل على إقامة أنظمة سياسية جديدة وفق مبادئ الديمقراطية في دول الساحل والتأكيد بشكل كبير عليها.
2 - القيام بأعداد كوادر سياسية مثقفة واعية من الشباب وإيجاد نخبة سياسية حاكمة تابعة لها.
3 - منع العنف والتطرف بكل أنواعه. خصوصا وان الدول تتعرض لهجمات وعنف وقتل وتهميش وتهجير، نتيجة الجماعات المسلحة المتمثلة بالإرهاب.
4 - تحقيق الامن والاستقرار في دول الساحل والتأكيد على مبادئ الحريات العامة.
5 - تطوير العلاقات مع مستعمراتها القديمة، وتوسيع نفوذها في القارة.
6 - العمل على دعم الحكومات المدنية وتقليص العمل في المؤسسات العسكرية.[2]

لذا فعند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولة معينة، يجب ان لا يأخذ بعين الاعتبار التركيز فقط على المصالح الخاصة للدول التي تريد مد نفوذها بشكل اكبر، وانما يجب التركيز على المصلحة الوطنية وتحقيق الأهداف وهذا جزء من السياسة الخارجية،[3] وقد عملت فرنسا على ذلك منذ تسعينيات القرن الماضي انتهاء الاستعمار الفرنسي لدول القارة الافريقية واعلانها الاستقلال، برسم استراتيجية جديده لها، قائمة على أساس التطورات من اجل الحفاظ على مصالحها وتطوير العلاقة التقليدية، خصوصا وان هذه البلدان تتعرض الى أطماع أخرى تهدد المصالح الفرنسية المتمثلة بالصين والولايات المتحدة الامريكية، فعملت فرنسا على مصالحها السياسية والدبلوماسية المتمثلة في الحفاظ على الأنظمة الافريقية، وعلى مصالحها في القارة، ولاسيما الناطقة باللغة الفرنسية،[4] وتعد منطقة الساحل والصحراء ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الفرنسية، تجاه قارة افريقيا حيث تعد اهم المناطق الجاذبة لاهتمامات القوى الطامعة، من اجل زيادة نفوذها الامر الذي جعل باريس ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطقة الساحل ، ولاسيما انها تمتلك العديد من شبكات المصالح الحيوية والسياسية، ويمثل التدخل الفرنسي في مالي 2013نقطه تحول كبيرة في محور السياسة الفرنسية في المنطقة، حيث استطاعت باريس من تعزيز نفوذها بشكل جيد،[5]

---

[1] مزاره زهيرة وميلود عامر حاج ، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية ، مصدر سابق ، ص269

[2] مثنى فائق مرعي ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف ، ط 1 ، المركز العرقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجية ، 2021 ، ص 113

[3] حسين بوقارة ، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، دار الهامة – الجزائر ، 2012 ، ص 75

[4] زياد يوسف حمد ، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 46 ، 2021 ، ص162

[5] احمد عسكر ، ابعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء (2013-2021) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (329) ، 2021 ، على الرابط الالكتروني التالي: www.acpss.ahram.org.eg

ثانياً – الأهداف العسكرية:

سعت فرنسا بشكل كبير على مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الامن والاستقرار في القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، من خلال علاقات التعاون العسكرية مع دول المنطقة بوصفها أحد اهم مرتكزات السياسة الفرنسية في القارة الافريقية، ولا سيما في مجالات تبادل التكنلوجيا العسكرية والمساعدات العسكرية، وان الهدف من قيام فرنسا في هذا المجال لحفظ الامن والاستقرار في دول المنطقة فضلا عن زيادة قدرة دول الساحل ، كذلك تنشيط التعاون بين فرنسا ودول المنطقة من اجل تبادل المعلومات واستكشاف طرق ووسائل اكثر فاعلية لتعزيز العلاقات بينهما، وتسعى فرنسا بشل كبير لحل النزاعات والصراعات داخل هذه الدول بسبب انتشار الجماعات المسلحة وخاصتاً (الطوارق) وبعض الجماعات الإرهابية الأخرى وخاصة (بوكو حرم)* والتي تعمل بشكل كبير على زعزعة الوضع،[1] وان السياسة الفرنسية في الساحل ترتكز على الأهداف العسكرية، في الساحل خلال فترة الحرب الباردة في كيفية العمل للحد من النفوذ السوفيتي ومنع تقدمة او انتشاره في القارة الافريقية، خصوصا وانه يهدد مصالح فرنسا في القارة بصورة عامة ودول المنطقة بشكل خاص، وقد اكدت الحكومة الفرنسية انها تهدف الى ضمان سلامة امن بلدان المنطقة خصوصا وان فرنسا الشريك الاول في دول الساحل ، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية سنوياً عن طريق التنمية الفرنسية وتكثيف القوات العسكرية لكي يسود الامن في المنطقة الامر الذي كان اكثر تكيفيا بالتعاون ما بينهما،[2] وزيادة قاعدة الطائرات التابعة لفرنسا للتأكيد على امن دول المنطقة، ولذلك ان باريس ملتزمة ببذل ما بوسعها لقطع الطريق على الجماعات المسلحة في هذه الدول، واهم نقطة تحول لفرنسا في دول الساحل هي من خلال سياسة الدفاع التي اتبعتها في دولة مالي في كانون الثاني 2013، فضلا عن التداعيات المهمة في دول المنطقة، وتشير بوادر التدخل من بين اهم الأهداف خصوصا وان باريس تعد حزام الساحل كخط مواجهة بغرض الدفاع عن المصالح والامن الفرنسي بشكل خاص والاوربي بشكل عام،[3] خصوصا وان اصبح الخطر الرئيس الذي يهدد المصالح الفرنسية في دول الساحل متمثل في الاتي:

1 -انتشار حركات إسلامية على أطراف الساحل والصحراء ومناطق عديدة في القارة الافريقية.
2 -التنافس الصيني والروسي الصاعد والامريكي في الساحل.
3 -بروز تنظيمات ارهابية عديدة متطرفة كالطوارق وتنظيم القاعدة الارهابية.

اذ تحولت القارة الافريقية وبالخصوص دول المنطقة في 11 أيلول 2001 الى نقطة عبور بعد تلك الاحداث، للعديد من التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي عملت على انتشار القتل والفوضى وكثرة الجرائم،

* بوكو حرام: جماعات إرهابية تنشط في دول افريقيا وتصف بانها جماعات إسلامية سنية متشددة تبنى أسلوب العنف لتحقيق أهدافها، وأصبحت أكبر تهديد أمني في أكبر دول منتجة للنفط في افريقا.

(1) ريام صاحب عبد ومحمد قاسم هاوي ، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، العدد 60 ، السنة الثانية عشر ، 2020 ، ص314

(2) شيماء محي الدين ، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا (بوركينا فاسو نموذجاً) ، مصدر سابق ، ص 389

(3) مايكل شوركين وستيفاني بيزارد و واس ريبيكا زيمرمان ، معركة مالي التالية تحسين قدرات مكافحة الإرهاب ، مؤسسة RAND ، سانتا مونيكا – كاليفرونيا ، 2017 ، ص87

الامر الذي دفع فرنسا بالقيام وتبني مجموعة استراتيجيات لمكافحة تنظيم القاعدة الإرهابي كذلك بالطوارق ومنعها من الانتشار او الامتداد بشكل اكير في المنطقة والتصدي لها،[1] وتركز اهتمامها في دول الساحل على مجالين: الأول الاهتمام يدورها في المجال الأوربي كدولة اوربية. والثاني بمجال إمبراطورتيها المترامية الأطراف التي تمتد بها الى افريقيا بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص،[2] فضلا عن قيام فرنسا باتباع سياسة جديدة في دول المنطقة، وعلية اعتمادها بشكل أساسي على الدعم العسكري والتعاون الأمني وتوفير معدات الاتصال وتدريب الجيوش، والمساعدات الاقتصادية وكذلك تقديم الدعم اللوجستي والمعنوي وتبادل المعلومات في ما بينهما من اجل القضاء على الجماعات الارهابية المتمثلة بالطوارق والقاعدة الإرهابية، ومكافحة القرصنة البحرية والعمل على تقليل او الحد من الهجرة باتجاه إوربا، كذلك منع اعمال العنف الداخلية، وغيرها من الأمور والقضايا التي تعمل على انعدام الامن وعدم الاستقرار، او تهديد المصالح الفرنسية في دول الساحل ،[3] في الوقت الذي شددت الحكومة الفرنسية على انها ستعمل بشكل كبير ومتواصل لدعم جيوش منطقة الساحل والصحراء سواء في اطار عملية (برخان)* او في اطار (تاكوبا العملية)*، وان الغرض منها تدريب جيوش المنطقة والقيام بعمليات مشتركة بين القوات الفرنسية ودول المنطقة الخمس (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا)، لغرض الحفاظ على المصالح الفرنسية في هذه الدول خصوصا وأنها تتعرض لأطماع الدول الكبرى، [4] اذ بدأت فرنسا تتطلع للإرهاب في الساحل بمثابة الخطر الذي ليس يهددها فقط وانما يهدد دول الجوار والمجموعة الدولية، الامر الذي يتطلب توفير غطاء شرعي من اجل القيام بعمليات عسكرية للقضاء على الجماعات الإرهابية، ومنع تقدمها او انتشارها بشكل اكبر في المستقبل،[5] ومن اهم الأهداف الفرنسية العسكرية في دول الساحل هي:

1 -الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والعسكري في دول المنطقة.
2 -دعم الأنظمة القائمة والحفاظ على استقراها لأنها تؤدي الى ازدهار وتطوير استثماراتها في المنطقة.
3 -وجودها في هذه الدول يسمح لها بالحفاظ على مكانتها في مجلس الامن باعتبارها دولة كبيرة.

---

[1] جميلة علاق ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، القسطنطينية ، 2014 ، ص 334

[2] ليتيم عيسى ، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء (1956-1960) ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (مجلة دورية دولية محكمة) ، العدد 5 ، 2016 ، ص 216

[3] السيد علي أبو فرحة ، التدخل العسكري في مالي .. تدويل تداعيات اخفاق الدول دون مسبباتها، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، الرياض – السعودية، 2013، ص43

* عملية برخان: غطت خمس دول افريقية (موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، مالي) وقد أطلقت عام 2014 لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء، فكانت الأكبر وضمت نحو 4800 عنصر من القوات الفرنسية، الا ان الرئيس لويس ماكرون أعلن انتهاء عملية برخان بشكل رسمي في نوفمبر 2022.

* تاكوبا: هي قوة اوربية خاصة تغمر عشرة دول وعدد قواتها تتراوح بين 800-900من قوات النخبة وكانت مهمتها مساعدة القوات المالية.

[4] العربية سكاي نيوز ، فرنسا تؤكد قدرة جيوش دول الساحل على التصدي للمتشددين ، 2021 ، على الرابط الالكتروني التالي: www.skynwsarabia.com

[5] جميلة علاق ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء ، مصدر سابق ، ص 335

4 -تقوية مجالاتها العسكرية في ضل التنافس الدولي الكبير حول هذه المنطقة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا الصاعدة في الآونة الاخيرة.

5 -منع التهديدات الإرهابية التي تهدد مصالحها، وجعل المنطقة من اهم مجالاتها الجيوسياسية.

تلك الأهداف تعمل على تعزيز علاقتها بحكم ان المنطقة تحتاج الى الدعم العسكري والسياسي نتيجة افتقارها وقلة الإمكانات اللازمة،[1] فضلا عن ذلك قامت فرنسا بالسعي الى الحصول على قواعد عسكرية في المناطق التي تشكل عمق استراتيجي في المنطقة من خلال انشاء القواعد الفرنسية في عموم المنطقة من اجل حماية صواريخها ومعداتها من أي هجوم مفاجئ،[2] كما تمكنت من بناء وزنها في الساحل والصحراء، التي تعد موقعا استراتيجياً هاماً في مختلف الأصعدة ويمكن القول ان فرنسا قد اعتمدت في استراتيجيتا، على تكثيف مستعمراتها وقواعدها العسكرية، سواء كانت ثابتة او متغيرة وبالتالي ان منطقة الساحل والصحراء تشكل نقطة مركزية هامة ضمن الاستراتيجية الفرنسية داخل القارة الافريقية.[3]

ثالثاً – الأهداف الاقتصادية:

تعد الأهداف الاقتصادية التي تركز عليها فرنسا في منطقة الساحل والصحراء هي البحث عن ألا سواق من أجل تصريف البضائع او السلع الفرنسية فضلا عن البحث عن الموارد من اجل تنمية صناعتها والسبب في ذلك لأنها تعاني من نقص حاد في حصولها على الموارد داخل إقليمها، لذا فأنها تبحث لكي تسد هذا النقص في الأراضي الخارجية عن البلاد، وبثمن رخيص وبذلك استطاعت ان توسع مصالحها الاقتصادية، وبلغت عدد الشركات في الخارج بحوالي ألف وخمسمائة شركة، وركزت على العديد من العناصر الأساسية من بينها الوصول إلى أكبر قدر من الموارد الطبيعية التي تمتلكها القارة الأفريقية والتي تعد ذات أهمية كبيرة في تصنيع الصناعات الثقيلة والنووية لفرنسا مثل واليورانيوم، خصوصاً وأنها تمتلك مخزون كبير مقارنة بدول العالم، واهتمت باختيار المواقع الاستراتيجية في دول القارة للسيطرة عليها، كما اعتمدت على تنمية التجارة مع عدد كبير من دول إفريقيا والعمل على زيادة استثماراتها، بالإضافة إلى قيامها بأنشاء شبكة المواصلات الهدف منها لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الأفريقية،[4] كذلك منح المعلومات لدول القارة وتعد فرنسا نفسها اكبر الدول تمنح المعلومات الاقتصادية لأفريقيا، وتقوم سياسة فرنسا الاقتصادية تجاه الأسواق في افريقيا بشكا عام ودول الساحل والصحراء بشكل خاص، كذلك امتلاكها اكبر قدر من الاستثمارات الخارجية وتسعى في الوقت الراهن بشكل كبير في اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، لان الهدف الاقتصادي من

---

(1) تينهينان باي وفاطمة شاعو ، اثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا) ، مصدر سابق ، ص97

(2) بوية نبيل ، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية بين الامننة والافغنة ، مصدر سابق ، 154

(3) صبري العجرودي ، القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية واستراتيجيات تركزها ، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية ، الجزائر ، 2022 ، على الرابط التالي:www. ciessm.org

(4) فاطمة السويدي وهاني البسوس ، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القاره الافريقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 65 ، 2023 ، ص338

الأهداف الأساسية في سياسة فرنسا الخارجية تجاه دول المنطقة لأنها تمثل محط انظار القوى الدولية المتنافسة، ولا سيما فرنسا بهدف الحصول على ثرواتها المتنوعة منها الموارد النفطية والمعدنية فضلا عن الموارد البشرية والثروات الزراعية [1] ، كما تركزت السياسة الفرنسية على الهيمنة الاقتصادية من اجل تأمين الموارد الأولية، خصوصا تلك الموارد غير المتوفرة في فرنسا وهذه الموارد تعد من الأمور الأساسية التي تحتاجها في عملية التصنيع، والهدف منها لغرض التنمية الصناعية والحفاظ السياسة النقدية والعملة المشتركة من جانب وضمان أسواق استراتيجية لتصريف منتجاتها والسلع الخاصة بها من جانب اخر،[2] لذا فقد سعت فرنسا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في دول المنطقة من اجل تقوية نفوذها الاقتصادي فيها، من خلال المساعدات التي قدمتها لدول الساحل خصوصا وان هذه البلدان تعاني من القتل والتهميش، فقامت على تخفيف المعاناة والامراض المنتشرة والقضاء على الفقر، وقد وصل التبادل التجاري بين فرنسا ودولة مالي ما يقارب 370ميون يورو، اما النيجر2.8 مليار يورو في عام 2021، ومع موريتانيا 300مليون يورو في عام 2022 وإعادة الحقوق المشروعة للدول فضلا عن تطوير التعليم وفتح الجامعات للطلبة الراغبين بإكمال الدراسة، ودعمها بالسلاح لمواجهة الجماعات الإرهابية فكان هذا الدعم بكافة الوسائل من اجل أهدافها الاقتصادية في دول المنطقة،[3] وان قيام فرنسا بكل هذه الاستراتيجيات الهدف منه الربط بين الامن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وتحسين المستوى الاقتصادي خصوصا وان العديد من الفئات الاجتماعية في الساحل والصحراء تعاني منه، كذلك القيام بتطوير الاقتصاد في هذه الدول، وتبين ذلك من خلال قيام الاتحاد الأوربي بتخصيص مبالغ مالية للعمل بهذه الاستراتيجية الاقتصادية في محاربة الفقر والتهميش الذي تعاني دول المنطقة هي موريتانيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وكذلك مالي، بمبلغ مالي قدرة 650 مليون يورو، كذلك انطلاق العديد من المبادرات في المستوى الإقليمي منها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل فضلا عن التعاون الإقليمي، من خلال تأسيس كلية الكترونية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع وتقاسم المعلومات من اجل توسيع دائرة اهتمامها،[4] فضلا عن سعيها من اجل السيطرة على دول المنطقة نتيجة ما توجد بها من ثروات طبيعية كالذهب واليورانيوم خصوصا وانه يتوفر في النيجر والتي تعتمد علية بشكل كبير بالإضافة الى الاحتياط النفطي الوفير،[5] لذا

---

(1) لمياء مخلوقي ، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978-2016) الواقع والتحديات ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2021 ، ص258

(2) Kohnert Dirk , French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest , Institute of African 'GIGA-Hamburg , Munich Personal repec Archive , 2022 , p1

(3) رجب محمد محفوظ اشطيبة ، السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه القضية الفلسطينية (بالتطبيق على سياسة الجماهير الليبية) في الفترة من 1969م الى 1993م ، رسالة ماجستير ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة ام درمان الإسلامية ، 2006 ، ص190

(4) وحيد رشاش ، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، 2015 ، ص51 ص52

(5) دحماني العيد ، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019) ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 4 ، العدد 2 ، المسيلة ، 2019 ، ص279

ركزت فرنسا بشكل كبير على هذه الموارد في الساحل ، وان هذه المنطقة تعد ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها،[1] ومن اهم اهداف فرنسا الاقتصادية التي تسعى اليها في الساحل هي:

1 -تعزيز نفوذها في هذه المنطقة، خصوصا وان فرنسا تنظر اليها باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية.
2 -تعد هذه الدول سوقا واسعا بالنسبة للصادرات الفرنسية.
3 -السيطرة على قدر كبير من الموارد والثروات الطبيعية كاليورانيوم والنفط والحديد.
4 -الحصول على فرص تجارية واستثمارية قابلة للاستمرار مثل مشروعات الطاقة
5 -ترسيخ الامن والتنمية الاقتصادية لكي تحقق المصالح العليا الفرنسية وتطوير التعامل التجاري.

اذ تعد الأهداف الاقتصادية في طليعة الاستراتيجية الفرنسية في الساحل ،[2] الى جانب ذلك تسعى فرنسا في اطار الاتحاد الأوربي لمواجهة القوى الكبرى في منطقة الساحل والصحراء وبسط نفوذها على مساحات اكبر خصوصا وان النفوذ الأمريكي المتنامي في دول هذه المنطقة اصبح يهدد مصالح فرنسا، خصوصا وان بعد نهاية الحرب الباردة قامت أمريكا بالعمل على وضع أسس لتتمركز في قارة افريقيا وتكثف تواجدها في الجانب الاقتصادي، فان الساحل تمثل عمقا جيواستراتيجيا مهما لكل من شمال افريقيا وغربها، وبصورة غير مباشرة الى البحر الأحمر، وهذا يعني ان أي تهديد سواء كان من قبل الدول الكبرى او الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة سيعمل على عدم استقرار المصالح الاقتصادية الفرنسية في دول المنطقة،[3] ففي مالي كان الهدف الفرنسي مهم جدا على الرغم من محدودية الاستثمارات فيها الانها تعد بوابة او وسيلة العبور الى دول الساحل ككل، بكونها دولة مهمه في اطار اهداف فرنسا الاقتصادية، خصوصا وانها تمتلك ثروات مهمه بالنسبة لها كاليورانيوم وخامات الحديد وغبرها من الثروات الأخرى المهمة، التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية التي تقع على حدود دولة مالي.[4] اما تشاد دولة مختلفة بالنسبة لفرنسا حيث تسعى الأخيرة الى تعزيز الدور الريادي فيها من اجل تأمين مصالحها الاقتصادية، خصوصا وان تشاد تمتلك ثروات هائلة لكن رؤساء البلاد لم يستطيعوا استثمار هذه الثروات بسبب قلة الإمكانات في الاستكشاف مما عملوا على تطوير علاقتهم بفرنسا بشكل كبير، وكان هدف فرنسا لكي تحسن صورتها امام أبناء الشعب والحكومة التشادية الامر الذي جعل فرنسا احد اهم الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين فيها، كذلك لا توجد في تشاد صناعة بالمعنى الحقيقي على الرغم من توفر الثروات خصوصا ثروة القطن الامر الذي جعل فرنسا تقوم بتطوير هذه الصناعة وتأمين مصالحها فيها من

---

(1) Marcel Kitissou , The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power Play , Cornell University , 2014 , P10

(2) سالي محمد فريد الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب(دراسة)، مركز فارس للاستثمار والدراسات الاستراتيجية ، 2021 ، على الرابط التالي:https://pharostudies.com

(3) وحيد رشاش ، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) ، مصدر سابق ، ص48 ص49

(4) ازمة مالي والتدخل الفرنسي ، المركز العربي ، للأبحاث ودراسة السياسات ، 10 فبراير 2013 ، على الرابط التالي: www.dohainstitute.org

خلال انشاء العديد من الشركات التي وصل عددها الى عشرون شركة.[1] فضلا عن بوركينا فاسو التي تشكل أهمية اقتصادية مهمه لفرنسا، لأنها تشتهر بصادرات القطن والذهب وتبين ذلك من خلال 2004 عندما ارتفعت صادراتها الى 6.4 بالمئة وفي 2010 اصبح الذهب من المصادر الرئيسة في البلاد، لذا كانت فرنسا تهتم فيها بشكل كبير وعملت على مساعدتها في الاستثمار الثنائي وتبادل المعلومات والتكنلوجيا خصوصا وان بوركينا فاسو دولة فقيرة لا تتوفر فيها الإمكانات لتطوير اقتصادها بعد ان كانت صناعتها هشة نوعا ما.[2] فضلا عن كل من النيجر وموريتانيا التي حظيت باهتمام كبير بالنسبة للسياسة الاقتصادية الفرنسية وذلك نتيجة ما تحتويه من احتياطي نفطي كبير لسد حاجاتها المحلية، فقامت فرنسا بتطوير علاقتها الاقتصادية من خلال انشاء مجموعة من الشركات النفطية منها (توتال وفينا وألف) الفرنسية التي تعد من اهم الشركات النفطية في العالم، وكان الهدف الفرنسي من القيام بذلك لكي تطور علاقتها الاقتصادية وتمنع تدخلات القوى الكبرى.[3] لذا نستنتج من ذلك ان سياسة فرنسا الاقتصادية في الساحل تكمن في كيفية الوصول الى مصادر الطاقة والثروات الطبيعية كاليورانيوم والحديد وغيرها من الثروات الأخرى، وكيفية الوصول الى الأسواق من اجل تصريف منتجاتها، وان سياسة فرنسا لم تقتصر فقط على بلد معين وانما تشمل القارة بشكل عام والساحل بشكل خاص.

رابعاً – الأهداف الأمنية:

الهدف الأمني من المرتكزات الأساسية للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل ، في أطار توسيع نفوذها في هذه المنطقة من خلال توفير الامن لهذه الدول، وقامت بالعديد من اتفاقيات في مجال التعاون الأمني مع دول المنطقة، وتعد فرنسا ان منطقة الساحل بمثابة مختبر امني لها بشأن قدراتها على معالجة الازمات المعقدة، ولا سيما انها ارتكزت على المساعدة الأمنية منذ عام 2013، من خلال تدخلها في دولة مالي والذي حقق سلسة انتصارات ضد التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة) التي بدأت تتصاعد في الفترة الأخيرة، الامر الذي جعل فرنسا في حيرة مع الجهود التي تبذلها في مجال المحاربة ضد الإرهاب ، فقد عملت على تكثف جهودها اكثر فاكثر في منطقة الساحل من اجل تعزيز مكانتها في المنطقة ومنع تدخلات الدول الاخرى،[4] وتعد فرنسا الدولة الاوربية التي تحتل مرتبة متقدمة في الساحة الافريقية بشكل عام من حيث قوة النفوذ القدرة على التحرك، ورسم استراتيجيات متطورة ومن ضمنها الهدف الأمني خصوصاً وان المنطقة تشهد هشاشة في الوضع الامني [5] استطاعت التنظيمات الإرهابية ان تستغل الهشاشة الجغرافية للمنطقة التي تتأرجح بين المناطق الصحراوية الشاسعة وبين المناطق الاستوائية التي يغلب عليها الطابع الغابي وهو ما سمح لها بان تجد بسهولة مهرباً

(1) محمود شاكر ، تشاد مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا (6) ، مصدر سابق ، ص64

(2) مزاره زهيرة وميلود عامر حاج ، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية ، مصدر سابق ، ص264

(3) امينة ببوصلة ، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2012 ، ص80

(4) هند جمعة علي ، التنافس الروسي الفرنسي في غرب افريقيا والساحل ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2014 ، ص14

(5) زياد يوسف حمد ، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص 161

ومختبئاً استراتيجيا تصعب مهمة ضبطها،[1] وان فرنسا بمثابة الموروث الاستعماري لمعظم دول القارة اذ تنظر لها بكونها مجال لنفوذها الجيوسياسيي للممارسة التأثير فيه من خلال علاقاتها مع الدول، وان تدخل فرنسا الأمني في دول الساحل لم يكن مفاجئاً اذا انها اكثر الدول الاوربية انغماساً في ازمة المنطقة، بحكم العلاقات الطويلة ما بينهما وكان لفرنسا الدور بالتدخل المباشر في مواجهة التنظيمات التي تعمل على تهديد الامن في الدول، ونتيجة طلب اغلب هذه الدول المساعدة من اجل نشر الاستقرار فيها،[2] فعملت فرنسا على تنفيذ سياستها الأمنية في المنطقة التي شهدت تطورت كبيرة بعد الحرب البارد، التي تقوم على تحقيق الامن الإنساني والمساعدات المتقدمة للدول الفقيرة من اجل النهوض بها والعمل على حل النزاعات وبناء السلم،[3] وقد عملت فرنسا على انشاء برنامج لمحاربة الإرهاب في المنطقة الذي يهدف الى دعم القدرات المحلية، والعمل عبى تحسين التعاون الامني في الإقليم من جل مكافحة الإرهاب وقد تم تخصيص مبلغ قدرة 6.7 مليون يورو ما بين 2012-2014، لدعم الدول فضلا عن انشاء برنامج معلومات الشرطة الذي يعتمد على تبادل المعلومات ما بين دول المنطقة وفرنسا من اجل تعزيز الامن، وقد تم تخصيص مبلغ قدرة 41 مليون يورو من قبل الصندوق الأوربي لمشروع الدفاع والامن للمجموعة الاقتصادية بهدف مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وفي مجال المساعدات الإنسانية فقد تم تخصيص مبلغ 337 مليون يورو لكل من: مالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وموريتانيا، في 2012 كمساعدات إنسانية لمواجهة الازمة الغذائية،[4] والهدف الاستراتيجي للتدخل الفرنسي في المنطقة هو من اجل حماية المصالح الفرنسية الأمنية، لان فرنسا عرفت كيف تتصرف مع لعبة الجماعات الإرهابية، أي ان انعدام الامن والاستقرار في دولة من هذه البلدان سينتشر بشكل كبر ويمتد الى الدول الأخرى في المنطقة، وهذا الامر يشكل هاجساً امنيا لفرنسا ويهدد مصالحها، ومن اهم الأهداف الأمنية الفرنسية في دول الساحل هي:

1 - العمل على عودة الحياة الطبيعية ومساعدة الجيوش على استعادة زمام الأمور وعادة الاستقرار وإيقاف الهجمات الإرهابية نحو الدول كافة.[5]
2 - مواجهة النفوذ الامريكي والصيني والروسي المتصاعد في المنطقة وتعزيز وجودها العسكري.
3 - الحفاظ على امنها الوطني واستعادة سيطرتها على المنطقة التي ترى فيها استعادة نفوذها.
4 - تبني مقاربة امنية جديدة تقوم على مبدا تحقيق التوازن بين الأولويات الأمنية ومكافحة النشاط الإرهابي وبين السياسات الدبلوماسية والتنموية.

---

(1) سالي محمد فريد ، الساحل والصحراء ما بين الامكانية الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة) ، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية ، على الموقع:www.pharostudies.com

(2) نسرين بونفلة ، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945-قالمة ، 2021 ، ص121

(3) خالد بكشيط ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص116

(4) سعدي حداد صوفيان، الامن الأوربي في إقليم الصحراء الكبرى ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 ، ص96 ص97

(5) نسرين بونفلة ، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد ، مصدر سابق ، ص126

5 -تمثل منطقة الساحل تحديا وفرصة لاستعادة دوره فرنسا ونفوذها لأنها اللاعب الاوحد فيها.[1]

وبفعل تنامي التهديدات في المنطقة زاد من ادراك فرنسا في تعزيز امنها بصورة عامة، وبات التركيز على الجانب الأمني امرا مهما، لان انعدام الامن في هذه الدول سيعمل على التأثير بشكل مباشر لأمن القارة الاوربية، لذا عملت فرنسا بشكل كبير لتوفير الاستقرار من اجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة من اجل تأمين حاجاتها المختلفة من النفط والغاز والثروات الطبيعية والمعدنية المهمة الأخرى، كالفوسفات واليورانيوم التي تهيمن عليها الشركات الفرنسية،[2] لذا يعد الامن من المحاور الأساسية في أي دولة من بلدان الساحل، كونه من الاهداف المهمة التي تساعد على حفاظ حياة الشعوب وحماية الثروات في الدول لذا فان الامن من مسؤولية الحكومات لمنع القتل والتهميش وهشاشة الوضع ومكافحة الجريمة.[3]

ثانياً: وسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي

انتهجت السياسة الفرنسية مجموعة من الوسائل لتعزيز علاقتها الدول الافريقية والمحافظة على نفوذها في هذه القارة لذلك كانت الأدوات والوسائل المتبعة بحجم الدوافع التي تقع خلف صانع القرار في تعزيز العلاقة مع دول الساحل ومن اهم تلك الوسائل ما يأتي: -

اولاً: الوسائل السياسية

اسهمت فرنسا بدور كبير وبارز في حفظ السلام ونشر الاستقرار في قارة افريقيا من خلال العلاقات التاريخية والاتفاقات السياسية التي حفظت لفرنسا نفوذها في بلدان الساحل والصحراء والتي كانت خاضعة لها، فقامت فرنسا بدعم التحول الديمقراطي الذي يسمح لها بالمحافظة على الامن والاستقرار من خلال اتفاقيات مشتركة ما بين فرنسا ودول القارة، حيث لعبت فرنسا دورا حاسما في تشكيل البنى السياسية والمساهمة في تطوير القطاعات الحيوية،[4] رغبة منها في الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منطقة الساحل. كذلك الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة، تفاديا لنشوب حروب ونزاعات بين الأقليات والعرقيات فهي تعمل على مساندة الأنظمة القائمة القوية رغم سلبياتها، وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لتطوير مختلف استثماراتها في المنطقة، وتقديم هذا الدعم من قبل فرنسا لهذه الدول يسمح لها بتقوية وجودها ومركزها في المنطقة، فضلا عن الحفاظ على مكانتها في مجلس الأمن كدولة كبيرة ذات علاقات تربطها بمختلف دول

---

(1) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعاد ، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016-2026) ، مصدر سابق ، ص72

(2) امجد زين العابدين طعمة ، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري ، مجلة دراسات دولية ، العدد 84 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2021 ، ص210

(3) عبير محمد فوزي نوفل ، الوعي الأمني لدى عينة من أبناء رجال الشرطة ، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال ، المجلد 4 ، العدد 4 ، جامعة المنصور ، 2018 ، ص 253

(4) كفسي علي ، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من 2011 الى 2016: دراسة حالة: كوت ديفوار ، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى ، مصدر سابق ، 104

العالم، بالتالي الحفاظ على عضويتها في مجلس الأمن، ولكي تصبح قوة في المجال السياسي في الوقت الذي كان فيه التصاعد الأمريكي والصيني والروسي مرتفع في هذه المنطقة،[1] وعملت فرنسا على توطيد علاقاتها وتعزيز أواصر التعاون من خلال عقد القمم (المؤتمرات الفرنسية)* والافريقية منذ فترة الاستقلال، والى فترات طويلة لمناقشة القضايا السياسية المشتركة ودعم الحرية والحقوق ورفاهة الشعب الافريقي، والفصل بين السلطات من اجل نشر النموذج الساسي الفرنسي في المنطقة، ومن اهم القمم والاتفاقيات التي ناقشت قضايا الامن والاستقرار وحماية الدول من التهديدات الخارجية المتمثلة بتنظيم القاعدة الإرهابي، وكان ذلك في عام 2010 بقيادة الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي التي اكدت على معالجة العجز والتهميش الذي كانت تعاني منه المؤسسات الرسمية في البلدان الافريقية،[2] اما بالنسبة للقمة التي تم عقدها في عام 2013، كانت تهدف الى مناقشة الازمة المالية وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول التي من الممكن ان تنتشر في المنطقة بصورة عامة و الدور الذي يمكن ان تلعبه فرنسا في مواجهة الازمة في مالي والتأكيد على معالجة موضوع لقاعدة الإرهابية والطوارق والعمل على تقليل الهجرة من خلال نشر الامن والاستقرار وغيرها من القمم الفرنسية واخرها في عام 2021 التي اكدت على إيجاد الحلول للدول الافريقية،[3] ومن اهم وسائل فرنسا السياسية هو سعيها لاستعادة امجادها ومكانتها السابقة، لذا فان فرنسا تهدف بواسطة المجال السياسي والدبلوماسي من خلال الفرانكفونية لإقامة علاقات اكثر قوة مع الدول الهشة التي تعاني من انعدام الامن خصوصا دول الساحل ، الامر الذي يجعلها تحصل على الدعم السياسي في المحافل الدولية، ولا سيما الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الامن كعضو كون ان العديد من الدول الافريقية تمثل قوة جيوستراتيجية في مجلس الامن ، كما ان فرنسا تستخدم هذه المنظمة لكي تمرر افكارها السياسية،[4] وان استراتيجيتها تركز على الامن والتنمية في المنطقة من اجل الإصلاح ونشر الامن والسلام في الدول التي تشهد خلخلة في الأوضاع السياسية والامنية، والتأكيد على الحكم الراشد والعمل على حل النزاعات الداخلية وتعزيز الكيانات المؤسساتية وبلورة الحوار الوطني لامتصاص التوترات الاجتماعية والسياسية والاثنية وتأكيدها على التعاون الإقليمي من خلال دمج الدول في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها ومنع العنف،[5] ومن الوسائل السياسية الاخرى التي اتبعتها فرنسا في الساحل هو التأكيد على مشاريع التنمية السياسية بهدف تقوية علاقتها في مستعمراتها السابقة، بكونها الدولة الاولى في الاتحاد الاوربي التي تعمل على تبني مشروعات التنمية السياسية في المنطقة، وهذا الجانب يتضمن تفعيل سياسة متوسطية لنشر الامن والسلام الدائم، من خلال عقد المؤتمرات والتي تؤكد على

---

(1) تينهينان باي وفاطمة شاعو ، اثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا) ، مصدر سابق ص97

* اول قمة فرنسية او افريقية عقدت في عام 1970، واخر قمة كانت في سنة 2021 في جمهورية تشاد.

(2) مزاره زهيرة وميلود عامر حاج ، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية ، مصدر سابق ، ص270

(3) مثنى فائق مرعي ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف ، مصدر سابق ، ص120

(4) بيرم فاطمة ، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة1 ، 2018 ، ص210

(5) جميلة علاق ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء ، مصدر سابق ، ص336

حقوق الانسان فضلا لاعن الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وتجذير التعددية الحزبية وضمان الاستقرار والسلام من اجل الحفاظ على مصالحها خصوصا وان المنطقة تشهد نزاعات مسلحة متمثلة بتنظيم القاعدة الإرهابي[1] ،اما على الصعيد الدبلوماسي فتتلقى فرنسا مساندة عدد كبير من الدول الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة والذي يعزز تواجدها واحتفاظها بمكانتها، في مجلس الأمن كدولة ذات عضوية دائمة وعلى ضوء تنفيذ الآلية الدبلوماسية من خلال قيام فرنسا بعلاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول حيث تمتلك ما يقارب 45 سفارة فجانب كبير من سياستها قائمة على التعاون والتحاور والدبلوماسية خصوصا وان اغلب الدول الكبرى تعمل على استخدام القوة في سياستها الخارجية، اذ تحقق الدبلوماسية (القوة الناعمة) وتجعل للدولة تأثيراً سياسياً مما يؤدي إلى توازن في القوى الكبرى حينما تصل لذلك التأثير، كذلك ان سياسة فرنسا الخارجية ولفترة طويلة كانت قائمة على الدبلوماسية وعدم استخدام القوة وسياسة الاقناع، مبينة على حقوق الانسان وحق تقرير المصير وكذلك الديمقراطية واحترام التعاون بين الشعوب والأمم، كما انها قد انتهجت في سياستها الدبلوماسية عقد القمم المشتركة فاحتضنت عدد من القمم تعمل من خلالها بإشراك عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية ويكمن الهدف وراء هذه القمم بالسعي لتنشيط عدد من الشراكات ومناقشة أبرز القضايا المعنية بتلك المنطقة،[2] وكان المبرر الفرنسي في هذا الاهتمام هو نتيجة تأزم الوضع الأمني في هذه الدول وما يمكن ان يشكله من تهديد للأمن الدولي والاضرار بمصالح الامن القومي الفرنسي في المنطقة، التي تحتاج الى دعم سياسي وتنموي بحكم ان دول الساحل ليست لها الإمكانات اللازمة لتطوير وتنمية تلك المناطق، التي أصبحت اهم المجالات الجيوسياسية للحسابات الفرنسية[3] والتي كانت تعدها بمثابة عمق استراتيجي لها، كانت تهتم بشكل كبير فيها من اجل ممارسة دورها بشكل اكبر،[4] وقد كانت وسائل فرنسا السياسية تهدف الى ايقاف زحف الجماعات الارهابية والحفاظ على وحدة دول المنطقة، الامر الذي يمكنها ان تجد نفسها في وضع افضل من غيرها من الدول الكبرى الاخرى، ويظهر ذلك من خلال سياستها المساندة للدول وحماي امنها،[5] وهكذا استطاعت فرنسا ان تلعب دورا مهما في دول المنطقة من خلال سياستها التي عملت في تقوية مركزها داخل القارة بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص، خصوصا وان المنطقة تشهد تدخلات وتنافساً من قبل الدول الكبرى اذ عملت على انشاء شبكات التعاون والتبادل الاقتصادي ودعم التنمية ومساندة الدول في مواجهة الجماعات الارهابية، وادت دور الوسيط من خلال حل الازمات الداخلية ومنع الصراعات، وانتشارها[6]

---

(1) زمن ماجد عودة ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي وافاقها المستقبلية ، دار التعليم الجامعي – مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي العراق – بغداد ، 2018 ، ص107

(2) فاطمة السويدي ، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 65 ، 2023 ، ص340

(3) حمزة عتبي ، اهتمام فرنسا بالساحل الافريقي.. حرب على الإرهاب ام تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.arabic.cnn.com

(4) شاكر ظريف ، البعد الأمني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: تحديات ورهانات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 ، 157

(5) سعدي حداد صوفيان، الامن الأوربي في إقليم الصحراء الكبرى ، مصدر سابق ، ص65

(6) سفيان منصوري ، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص84

ثانياً: الوسائل العسكرية

وتعد الوسائل العسكرية بانها مجموعة من المقدرات التي تتعلق باستخدام القوة والعنف المسلح بشكل منتظم ضد التدخلات التي تعمل على هشاشة الوضع في البلاد، وتشمل مجموعة من الأدوات التي تقوم على انشاء القواعد المسلحة وتجهيزها بالسلاح وتدريبها وتوزيعها، وتقديم المساعدات العسكرية والغزو المسلح فضلا عن توزيع القوات سواء ان كانت قوات بحرية او برية او جوية، والعمل على تطوير الأسلحة والتطوير العسكري من خلال الدريب او عقد الاتفاقات والتحالفات، وهذا ما كانت تسعى اليه فرنسا في سياستها العسكرية.[1] اتبعت فرنسا العديد من الوسائل العسكرية لتحقق أهدافها في عموم القارة الافريقية وبالأخص الساحل ، التي تركز على القواعد العسكرية وقوة التدخل السريع والسياسة العسكرية لكي تكون مسعدة لأي تدخل في وقت قصير فضلا عن الاتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، وبذل الجهود من اجل تعزيز وجودها العسكري في كل من (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا) هذا الشريط الذي يعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، الذي يسمح لها بمراقبة القارة الافريقية كلها بكون هذا الشريط يتوسط القارة،[2] اذ يمثل سعي فرنسا من اجل الحماية الدائمة للمصالح الوطنية والتعايش مع المتغيرات الأمنية والإقليمية وسعيها لمنع الاخطار والتهديدات داخل دول المنطقة، خصوصا وان هذه الدول تتعرض لهجمات من قبل الجماعات الإرهابية وحماية الشعب وسيادة الدولة والحفاظ على هذا الشريط بشكل عام، فضلا عن حماية مصالحها في الدول باستخدام كل الوسائل العسكرية الممكنة،[3] كما اعتمدت فرنسا بشكل كبير على قوات التدخل السريع التي قامت فرنسا بأنشائها بعد نهاية الحقبة الاستعمارية وفقا لخططها العسكرية من اجل بداية صفحة جديدة للعلاقات الفرنسية بالقارة الافريقية، التي انشاتها في عام 1993 وتهدف هذه القوة من اجل مواجهة الاخطار التي تواجه الدول وفي وقت قصير أي انها جاهزة في أي وقت يتطلب منها التدخل لمنع حالة حدوث أي طارئ لتلك الدول خاصة، وتهدئة المنطقة خصوصا وانها تشهد نزاعات مستمرة،[4] وكان ذلك مع تزايد دور الحركات المسلحة في القارة الأفريقية بشكل عام والساحل والصحراء بشكل خاص، عملت الدول الافريقية بتطوير علاقتها مع فرنسا لمساعدة الدول وانقاذها من براثن التخلف،[5] وأوضح دليل على ذلك من خلال وسائل فرنسا العسكرية في جمهورية مالي عام 2013، عن طريق السياسة الدفاعية التي قامت بهاء وانشاء القواعد العسكرية فيها وتقوية علاقتها مع سكان المنطقة وعملت فرنسا في تلك الدولة على عدة استراتيجيات متداخلة ومركبة في اطار حفاظها على امن البلاد ونفوذها

---

(1) لمياء مخلوقي ، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978-2016) الواقع والتحديات ، مصدر سابق ، ص78

(2) عصام محمد عبد الشافعي ، استراتيجية متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الامن في شمال افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 ، مصر – القاهرة ، 2014 ، ص 40

(3) حجازي محمد السعيد ، الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: اطار نظري ومفاهيمي ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، المركز الديمقراطي العربي – برلين ، 2020 ، ص17

(4) عبد الجبار ابوراس واسية إبراهيم ، فرنسا في الساحل الافريقي.. استراتيجية فاشلة وبدائل مقترحة، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.aa.com.tr

(5) رواية توفيق ، السياسة الفرنسية في افريقيا .. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، قراءات سياسية – ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد 20، 2014، ص 28

في القارة خصوصا وانها كانت تشهد تدخلات واطماع الدول الكبرى، وتعد فرنسا على انها حافظ السلام للدول التي كانت مستعمرتها في السابقة من خلال وسائل الدفاع عنها في مواجهة الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة والطوارق، والحفاظ على سلامة أراضي دولة مالي واستعادة وحدتها ،[1] فضلا عن ذلك توجد هناك قوات لحفظ السلام التي تقع في صلب الأنشطة الفرنسية في مجال نشر الامن والسلام والاستقرار لدول المنطقة، اذ تهدف قوات حفظ السلام الفرنسية الى عدة مهام أهمها:

1 -المساعدة في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع.
2 -حماية المدنيين وتقديم الدعم لتنظيم الانتخابات الحرة ضمن إطار تعزيز الديموغرافية.
3 -حفظ الامن وتعزيز حقوق الانسان وحمايتها.
4 -إعادة إرساء سيادة القانون والعمل على تسهيل العملية السياسية.[2]

اما في دولة تشاد فقد عملت فرنسا على اليات ووسائل مهمه فيها، حيث اعتمدت على تطبيق ساستها العسكرية عن طريق القواعد العسكرية خصوصا وان في بداية الامر كانت تمتلك عدد كبير من القواعد أي ما يقارب مائة قاعده، والسبب التكلفة العالية عملت على تقليصها، ومن اهم هذه القواعد التي قامت بوضعها في نجامينا عاصمة تشاد والتي تعد الأكبر في افريقيا، اذ تضم العديد من العربات المدرعة وعدد كبير من الطائرات وما يقارب 1200 جندي، وكانت طائراتها بعضها متعددة المهام والعض الاخر لغرض الاستطلاع، ومنه ان السياسة الفرنسية في دول المنطقة ماهي الا وسيلة جديدة لمنع انتشار الاخطار في الدول، وضمان الاستقرار، والعمل على تدريب الضباط وتطوير أجهزة الشرطة وتكثيف التعاون العسكري والمساعدات المباشرة للجيوش،[3] اما في دولة النيجر فقد قانت فرنسا بدعمها عسكريا من خلال انشاء قاعدة كبيرة تظم ما يقارب 1000-1500 جندي والتي لعبت دورا كبيرا وحاسما في مواجهة جماعات القاعدة الإرهابية ومنع الخطر عنها وتسعى الى تعزيز علاقتها العسكرية،[4] وتوسيع مصالحها في المنطقة وقد استفادت من الفوضى الأمنية التي سببتها المنظمات الإرهابية والطوارق وتنظيم القاعدة، وبالتعاون مع القوات النيجرية، كذلك الدعم المادي والتجهيزات العسكرية وتطوير وسائل الجيش النيجري ودعم برامج لتنمية والاصلاح،[5] اما بالنسبة لموريتانيا وبوركينا فاسو وانشاء قوة التدخل السريع، كذلك انشاء قواعد عسكرية مؤقتة فضلا عن المعاهدات العسكرية والدفاعية، ومواصلة فرنسا من ممارسة التدخل العسكري فيها منذ استقلال وعملت على عدة اتفاقيات مشتركة بينهما في المجال العسكري، وقد تميزت العلاقات الثنائية بالحفاظ على وجود وحدات عسكرية في بوركينا فاسو

---

(1) جون جاك روش ، (ترجمة مصطفى بن براح) ، مالي من الدعم الى المشاركة ، 2012 ، على الموقع التالي: www.chaos-international.org

(2) الدبلوماسية الفرنسية ، فرنسا وعمليات حفظ السلام ، وزارة أوربا والشؤون الخارجية ، 2020 ، على الموقع التالي: www.diplomatie.gouv.fr

(3) عبير شليغم ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007 – 2017 ، مصدر سابق ، ص145 ص146

(4) Hassan Isilow , Niger's junta cancels military cooperation agreements with France , 2023 www.aa.com.tr

(5) يوناس بول دي مانيال ، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، مصدر سابق، ص63

وموريتانيا،[1] وحرصت فرنسا على وجودها في المناطق عسكريا ذات الأهمية الاستراتيجية من خلال التعاون العسكري مع دول الساحل والصحراء، واقامت بتوقيع معاهدات في حفظ الامن الداخلي من الاخطار الخارجية التي تعمل على هشاشة الوضع وكذلك بتحديث مواثيق الدفاع مع دول المنطقة، مما ارسى لها قانوناً لنشر قواتها العسكرية وهو امر استراتيجي مهم لقدرة فرنسا بالتحرك داخل تلك الدول،[2] واعلنت فرنسا في اطار القمة الفرنسية الافريقية السادسة على اصلاح شامل بينهما بمشاركة دول المنطقة مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، من اجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة بشكل عام وتلبية متطلبات الشاب الافريقي[3] وهكذا عملت فرنسا من وسائل عسكرية من خلال منظومة العمل الجديدة التي وضعتها في دول المنطقة لكي توسع نفوذها من خلال خطة وضعتها الائتمانية لسكان الدول والعمل على مساعدتهم عسكريا كون ان هذه المنطقة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لها، أي باعتبارها الموروث القديم، خصوصا وانها شهدت حالات عديدة من عدم الاستقرار بسبب وجود الجماعات الإرهابية التب تهدد مصالح فرنسا بالقارة الافريقية بشكل عام والساحل بشكل خاص، حيث قامت فرنسا بوضع خطة عسكرية كبيرة لمواجهة الإرهاب يشكل كامل من خلال نشر القوات العسكرية في الدول الخمسة مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو فضلا عن موريتانيا.[4]

ثالثاً: الوسائل الاقتصادية

تعد الوسيلة الاقتصادية بانها العملية التي تقيم من خلالها دولة علاقات خارجية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول، وان النشاطات الاقتصادية والتجارية أصبحت عامل محرك وموجه باتجاه دولة ما، وتعد بمثابة ضمان لاستمرار العلاقات ومتانتها كونها عامل رئيس في التعاون الاقتصادي.[5] وتعد افريقيا مجداً لفرنسا ومنطقة نفوذ نفوذ تاريخية بما فيها دول الساحل ، ونظراً لحاجت فرنسا الماسة للمواد الاقتصادية منها مواد الخام الزراعية والمعادن ورغبتها الكبيرة في الحصول على اسواق لتصريف منتجاتها، وقد سعت فرنسا لتطوير ساستها الاقتصادية من خلال المساعدات لدول القارة، ولم تقتصر هذه المساعدات على دول الساحل فقط، وانما شملت القارة ككل حيث وصل حجم المساعدات ما يقارب 3–5 مليار دولار من اجل الاحتفاظ بمصالها الاقتصادية ومناطق نفوذها القديمة، وقد بلغ حجم الصادرات الفرنسية نحو(13.5 مليار دولار امريكي) سنويا، فضلا عن المشاريع الاقتصادية الأخرى،[6] ، فضلا عن الى المساعدات الأخرى كالمبالغ المالية التي تم تقديمها بشكل مباشر او المساعدات العينية للدول منها الاغذية والأدوية، وتعد منطقة الساحل اكثر المناطق تلقياً للمساعدات

---

(1) مصطفى كامل السيد ، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا ، السياسة الدولية ، العدد 245 ، 2001 ، ص130

(2) هند محروس محمد واخرون ، الوجود العسكري في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية ، مجلة الدراسات الافريقية ، المجلد 43 ، العدد 2 ، 2021 ، ص413

(3) Kohnert Dirk , French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest , IBID,p2

(4) طارق الشيخ ، فرنسا ومكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي ، 2014 ، على الرابط التالي: www.gate.ahram.org.eg

(5) دانا علي صالح البرزنجي ويعقوب مهدي عارف ، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظري" ، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، المجلد 2 ، العدد 3 ، 2019 ، ص47

(6) مقاتل الصحراء ، علاقات فرنسا بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، 2016 ، على الرابط الالكتروني التالي: www.moqatel.com

الخارجية بسبب كونها من المناطق الفقيرة، وكان هدف المساعدات من اجل القضاء على الفقر وتنمية التعليم والمساهمة في القضاء على الأوبئة والامراض في المنطقة [1] اذ تعد المساعدات الفرنسية والمنح التي تقدمها، احد اهم الركائز في قوتها الذكية من اجل تعزيز علاقتها الخارجية اقتصاديا والحفاظ على مكانتها في المنطقة بكونها الوريث الاستعماري الاقدم فيها، اذ تعد فرنسا من الدول المتقدمة المتاحة للمساعدات الخارجية وتحتل المركز الرابع بعد كل من إيطاليا والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا، وهذه المساعدات جزء لايتجزا من وسائل القوة الاقتصادية الناعمة، وهذا يعد منظورا جيد في مجال العلاقات الدولية، والتشجيع على تطوير التنمية الاقتصادية والاستثمارات في اطار تعزيز التكامل الاقتصادي وقوة ذكية للسياسة الفرنسية الاقتصادية خارجيا،([2]) ففي دولة مالي ركزت فرنسا على الوسائل الاقتصادية بشكل كبير من خلال الاستثمار في قطاع المعادن والمجالات الأخرى، وقد عملت فرنسا عديد من الشركات في داخل تلك الدولة ذات الاستثمار الضخم ومن اهم هذه الشركات (أورانج الفرنسية)،فضلا عن شركات أخرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب لان دولة مالي نعد ثالث اكبر منتج في القارة الافريقية، كذلك وجود احتياط نفطي كبير والبالغ 660 مليون برميل في 2016، مما جعل فرنسا تهدف بشكل كبير من اجل توسيع موطئ القدم التي حصلت عليها دولة مالي، من اجل تعويض أي نقص في بلادها،[3] ومن خلال الاستمرار بالتقدم الاقتصادي توزعت مجالات النفوذ الفرنسي الى اكثر من قطاع منها ما يتعلق بدعمها المالي بالرغم من مواجهة ازمة الفقر ودعمها بالمبلغ المالية، خصوصا بعد الازمة المالية في عام 2012، وهكذا عملت فرنسا بوسائل عدة من اجل تقوية العلاقات الاقتصادية مع مالي، من اجل تأمين حاجاتها المختلفة من النفط والغاز والثروات الأخرى مثل اليورانيوم، فضلا عن سيطرة الشركات الفرنسية على الحقول من خلال الوسائل الحديثة خصوصا وان دولة مالي فقيرة بالإمكانات الحديثة، وتمتع فرنسا بحق شراء الوارد الطبيعية وتبادل السلع ما بينهما[4] اما في جمهورية النيجر اعتمدت فرنسا عل القطاع الخاص في حركتها الاقتصادية وعملت على نشر المؤسسات الفرنسية لتقييم المشاريع التي اقامتها في البلاد من خلال مجموعة من الشركات من اجل الاستثمار منها شركة (توتال) التي تهتم في قطاع النفط والطاقة، وان هذه الاستثمارات تعد سوقا مهما لصادرات فرنسا في المنطقة بصوره عامة، وتحظى الموارد الطبيعية والمعدنية بالاهتمام الفرنسي الى حد كبير، خصوصا وان النيجر تشتهر باليورانيوم الذي يوفر نسبة ما يقارب 20% لمفاعلات فرنسا النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير في النيجر لتلبية احتياجاتها،[5] ولا شك شك ان مصالح فرنسا الاقتصادية في النيجر تعد من المصالح الأساسية التي توفر الثروات والمعادن من اجل تلبية احتياجاتها من الكهرباء والطاقة النووية، فضلا عن قيام فرنسا بأنشاء شركة أخرى في البلاد وهي شركة

---

(1) السيد علي أبو فرحة ، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية" ، المجلة العلمية لكليات الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 6 ، العدد 3 ، 2021 ، ص85

(2) بيرم فاطمة ، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص176

(3) مادي إبراهيم كانتي ، التدخل الفرنسي العسكري في مالي ، ص2 ، على الرباط الالكتروني التالي: www.academia.edg

(4) امجد زين العابدين طعمة ، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري ، مصدر سابق ، ص211

(5) نبيل زكاوي ، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا "ورقة تحليلية" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2022 ، ص4

(اريفا) الفرنسية التي تعمل بتزويد الطاقة بوفرة، لذا فان المصالح الفرنسية في النيجر وكل دول الساحل كان سببها التدخل الاقتصادي في دولة مالي لان دول المنطقة (مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا)، تشكل شريط واحد أي انها واحده مكمله الى الأخرى، وتسعى فرنسا بشكل كبير الى تامين المنطقة من اجل ابعاد خطر الجماعات الإرهابية التي يهدد مصالحها الاقتصادية.[1] كما قامت فرنسا بتطوير علاقتها الاقتصادية مع دولة تشاد وكانت فرنسا احد اهم الشركاء فيها، اذ تغطي الصادرات الفرنسية بشكل أساسي المنتجات الغذائية الزراعية وغيرها من المعدات الكهربائية والميكانيكية فضلا عن منتجات الصمغ، ومن خلال طبيعة الوسائل الاقتصادية فقد منحت فرنسا دولة تشاد ما يقارب 10 ملايين يورو في عام 2018 كمساعدة من خلال برنامج صندوق النقد الدولي، وبعد فترة وجيزة عملت فرنسا على دعم تشاد مره أخرى عبر صندوق الطوارئ بمبلغ ما يقارب (862 الف يورو) من اجل تمويل المشاريع الإنسانية، ونشر الاستقرار وتقليل الفقر، بالإضافة الى عدد كبير من الشركات الفرنسية تعمل فيها،[2] اما بوركينا فاسو فقط كانت تتوفر فيها ثروات عديدة لكن لم تكن مكتشفة بشكل كبير بسبب قلة إمكاناتها وقلة الوسائل المتطورة والحديثة، اذ تنتشر فيها العديد من المعادن كالذهب وغيرها من الثروات الأخرى، ومن خلال تدخل فرنسا في دولة مالي ومساعدتها في الجانب الاقتصادي عملت الأخيرة على مد نفوذها بشكل اكبر في عموم منطقة الساحل ، وكانت بوركينا فاسو جزء من هذه المساعدات والوسائل التي تقدمت بها فرنسا في عموم المنطقة وعملت على انشاء برنامج انمائي يهدف الى تطويرها واكتشاف كميات اكثر من الثروات الموجودة فيها ،[3] وقد اكد الاتحاد الأوربي المتمثل بفرنسا بدعمه الكبير لدولة بوركينا فاسو من خلال تقديم المساعدات المالية وتكثيف الجهود من اجل تعزيز التعاون لها والعمل على دعمها في مواجهة الاخطار والتحديات الاقتصادية في بوركينا فاسو.[4] فضلا عن موريتانيا التي تميزت بهشاشة وضعف اقتصادها على الرغم من ان الجانب الاقتصادي كان من اهم الأمور الذي اعتمدت علية البلاد، في بداية الاستقلال من خلال الاعتماد على القطاع الزراعي ثم في الآونة الأخيرة اعتمدت على القطاع المعدني، الا ان اقتصادها كان يشهد حالة عدم انتعاش وضعف وكثرة الازمات خصوصا حرب الصحراء التي عملت على انهيار الاقتصاد الموريتاني بشكل كبير، مما اصبح الاقتصاد الموريتاني في غاية الانهيار والتدهور ،[5] مما دفع التدخلات الخارجية المتمثلة بفرنسا بالوصول من خلال عدة وسائل اقتصادية، عملت على على تقديم القروض والمساعدات وتزايد الاستثمارات وتنمية الموارد التي تعد مصدرا أساسيا ضمن مصادر تمويل المشاريع الرأسمالية، مما عمل على طفرة نوعية كبيرة في زيادة اقتصاد المشاريع الموريتانية من 680 مليار

---

(1) مادي إبراهيم كانتي ، التدخل الفرنسي العسكري في مالي ، مصدر سابق ، ص3

(2) صلاح خليل ، تعزيز المصالح المتبادلة: ما وراء زيارة الرئيس التشادي لفرنسا ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2023 ، على الرابط التالي: www.ecss.com.eg

(3) International Monetare Fund , Burkina Faso Selected Issues , International Monetary Fund Washington , D.C , 2014 , p23

(4) شيماء محي الدين ، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا (بوركينا فاسو نموذجاً) ، مصدر سابق ، ص 388

(5) عبد محمد شلاش ، اثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) ، المجلد 5 ، العدد 15 ، 2013 ، ص 374

دولار في عام 2002 الى 1.54 ترليون دولار في عام 2019 حسب تقارير اليونكتاد* [1]، كذلك قامت فرنسا بالعمل على انشاء مدرج للطائرات قرب مناجم وصناعة الحديد كوسيلة اقتصادية مهمه تقوم بها فرنسا فضلا عن قيام بعمليات تجسس شاملة لغرض التصدي الى الهجمات التي تتعرض لها موريتانيا.[2] لذا كانت فرنسا تتبع الوسيلة الاقتصادية من خلال تشكيل المنظمات والتجمعات الإقليمية والشركات في دول الساحل بعد ان كانت ملاذا للجماعات الإرهابية الطامعة فيها، وكانت فرنسا تنظر بعين الاهتمام والمساعدة من خلال هذه الوسائل من اجل الحفاظ على استثماراتها ومصالحا الاقتصادية خشية من تلك الجماعات، وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينهما.[3]

رابعاً: الوسائل الامنية

تسهم الوسائل الأمنية في إدارة العديد من العمليات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق امن البلاد، وعلية ان الوسائل الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة، وهي اتخاذ كل تدابير قصيرة او بعيدة المدى لتحقيق الامن الوطني للبلاد، او يمكن ان تكون من مجموعة من الدول لكي تحقق الامن الجماعي وفق خطة تكون ذات مدى قصير او طويل.[4] اذ شهد النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات عديدة في مختلف الجوانب، وكذلك العديد من المفاهيم التقليدية، ومن أهمها الامن الذي يعد من المواضيع المركزية ومحلا للنقاش، اذ ان الامن لم يقتصر على الجوانب العسكرية فحسب وانما يشمل ابعاد أخرى ومنها الإنسانية، وكذلك التهديدات الداخلية التي تعمل على الاضطرابات وخلخلة الوضع في البلاد كالجماعات الإرهابية في الساحل ، فضلا عن الفقر والجوع والمسائل العرقية والبيئية وليس فقط التدخلات الخارجية،[5] وفي البدء لا يمكن تحديد معالم الوسائل الفرنسية لمكافحة الإرهاب وانعدام الامن في منطقة الساحل والصحراء الا بتحليلها في اطار شامل، ويتعلق الامر بالتعاون والتنسيق الأمني بين الاتحاد الأوربي ودول المنطقة التي تشمل كل من (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا)، في اطار النظام الإقليمي من خلال عقد عدة مؤتمرات تخص القارة الافريقية ومن ضمنها هذه الدول، وقد نصت هذه المؤتمرات على ضرورة الاهتمام المشترك والمصالح المشتركة والتأكيد على تنسيق الجهود من اجل تعزيز التعاون الامني والتصدي الى كافة التحديات وعلى راسها

* اليونكتاد: هي منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

(1) ماء العينين محمد فاضل ، المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا خلال الفترة (1991-2020) دراسة قياسية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2023 ، ص366

(2) عبد محمد شلاش ، اثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا ، مصدر سابق ، ص 384

(3) يوسف خميس أبو رفاس ، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها ، تحرير سميحة سعيد ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم – السودان ، 2006 ، ص210

(4) طويل نسيمة ، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 ، ص 57

(5) العايب صرية وكواشي عتيقة ، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها الأمنية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2020 ، ص236

مكافحة الارهاب، ومن اهم هذه القمم هي مجموعة (5×5)* المنعقدة 2003 في تونس التي ركزت بشكل كبير على اخطار التهديدات الإرهابية والعمل على نشر الامن والامان،[1] خصوصا وان افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص كانت وما تزال مسرحا وملاذا للعديد من الجماعات الارهابية بمختلف مسمياتها، وساحة لتتواجه فيها هذه التنظيمات والقوى الدولية الخارجية ومن اهمها فرنسا التي كانت تهدف الى نشر الامان في هذه الدول،[2] حيث ان عدم الاستقرار في دول المنطقة يسبب مشاكل عديدة وان سياسة فرنسا في دول الساحل تضمن تقوية الدول في مواجهة التحديات، وفي اطار وسائل فرنسا الامنية قامت بالدعم الكبير لغرض نشر الامن وتبين ذلك من خلال الدعم المالي الذي (يقارب 19.7 مليون يورو في 2011)، من قبل الصندوق الاوربي للتنمية بالإضافة الى ذلك قيام فرنسا بطرح فكرة لدعم دول الساحل في اطار الوسائل الامنية، ببعثة تسمى(بعثة PSDC الساحل)*، وفي عام 2012 ايضا تم منح دول المنطقة مساعدات مالية، فكانت حصة دولة مالي 15 مليون يورو، تشاد35 مليون يورو، النيجر42.5 مليون يورو، بوركينا فاسو17 مليون يورو فضلا عن موريتانيا13 مليون يورو، وقد كان تركيز فرنسا في هذه المساعدات على الجانب الأمني بشكل اكبر،[3] وقد تبين ذلك من خلال دعم فرنسا بشكل اكثر جدية عندما قامت بنشر قوات حفظ السلام في عموم المنطقة خصوصا في تشاد، التي كانت تهدف لحماية امن البلاد وتقديم المساعدات الإنسانية، وكان الهدف من وضع هذه القوة بسبب كون المنطقة تعم فيها فوضى الاضطرابات والحروب والنزاعات المسلحة، مما استدعاء الامر تدخل قوات حفظ السلام لتهدئة الأوضاع والسيطرة على مناطق النزاع، وكانت هذه من ابرز وسائل فرنسا الأمنية في المنطقة.[4] ان تلك الوسائل الأمنية الفرنسية في الساحل والصحراء هو جزء مهم من صورها، اما ما بعد الاستعمار، وقد نجحت فرنسا في استخدام وجودها الأمني منذ نهاية الاستعمار، وكان الهدف من ذلك لكي تحافظ مصالحها في المنطقة من جانب ومن جانب اخر من اجل الحفاظ على معقلها للهيبة المرتبطة بإرث السيادة التاريخية، كون فرنسا تعد نفسها قوة ذات مسؤولية خاصة عن ضمان افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، لذا أصبحت فرنسا الدولة الاوربية الوحيدة المزودة لأمن أوربا، فلأن فرنسا تسعى لمواجهة الإرهاب في دول المنطقة وتخشى انتقالها لدولة أوربا، على سبيل المثال الازمة التي حدثت في دولة مالي كان القادة الفرنسيون ينظرون اليها وكأنها ازمة على اعتاب أوربا وليست صراعاً في منطقة الساحل والصحراء،[5] اذ لعبت فرنسا الدور الأكبر والابرز، من خلال سياستها الأمنية المبنية على التعاون والدفاع والتي عملت على حماية

* التي تضم كل من فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية، إيطاليا.

(1) حلوي خيرة ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2018 ، ص316 ص317

(2) يوسف خميس أبو رفاس ، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها ، مصدر سابق ، ص 211

* PSDC: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي.

(3) وحيد رشاش ، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) ، مصدر سابق ، ص53

(4) السيد علي أبو فرحة ، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية" ، مصدر سابق ، ص82 ص83

(5) نبيل زكاوي ، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا ، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2024/1/16 ، على الرابط الالكتروني التالي ، www.apa-inter.com

دول المنطقة من خلال انخراطها بجهود مكافحة الإرهاب، والعمل على حل النزاعات الداخلية المحلية بشكل سلمي وكان ابرز تدخلات فرنسا هي في عام 2013 نتيجة الاحداث التي وقعت في دولة مالي، لان التهديدات في هذه الدولة تشكل خطراً كبيرا على مجمل دول الساحل نتيجة تداخل الدول فيما بينها في هذا الخط الساحلي،[1] وتعد فرنسا من اهم الدول الاوربية التي دعمت هذه المنطقة من خلال الوسائل الأمنية والحفاظ على علاقات وطيدة في مستعمراتها السابقة، مقارنة مع الدول الاستعمارية كالبرتغال وإيطاليا وكذلك بريطانيا، مما جعل فرنسا ذات نفوذ قوي وترحيب في دول المنطقة، نتيجة سياستها التعاونية مع دول مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، في المجال الأمني بشكل خاص والمجالات الأخرى كالثقافي والعسكري والاقتصادي، وكانت لهذه الوسائل مرتكزات هامة تهدف الى تطوير والحفاظ على علاقاتها في المنطقة بشكل خاص والقارة الافريقية بشكل عام في دورها الأمني المؤثر من خلال تنسق الجهود المشتركة ،[2] لذا ان هذه الدول تحتفظ بعلاقات مستقرة مع الجمهورية الفرنسية والتزام جميع الأطراف في اتفاقيات امنية مشتركة من اجل تحقيق الأهداف لأبعاد الخطر الإرهابي منها ومنعه من التسلسل الى مناطق اكبر في عموم القارة، وقد كانت الوسائل الأمنية من اهم الأولويات التي كانت تركز عليها دول الساحل والجمهورية الفرنسية،[3] وعلية فأن فرنسا تسعى الى الحفاظ على محمياتها الاستعمارية السابقة عن طريق تعزيز الوسائل الأمنية، كاستراتيجية لحماية تاريخها وعلاقاتها مع دول المنطقة، وتعد فرنسا لكثر الدول الاوربية تدخلا فيها مما جعلها تتمتع بنفوذ كبير داخل القارة الافريقية بصورة عامة ودول الساحل بشكل خاص، الامر الذي ساعد كثيرا على إتمام عملية حفظ السلام والامن ومكافحة الرهاب فضلا عن سعي فرنسا لتطويق التدخلات الأخرى المتمثلة بالتدخل الأمريكي والصيني واخيراً الروسي ودورة في احتواء المنطقة امنياً، ففي واقع الامر فأن مبادرة استراتيجية من اجل الساحل مشروع منافس للمبادرات الامريكية الصينية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا للمصالح الفرنسية،[4] لذا ان وسائل فرنسا الأمنية تهدف الى تحقيق الامن فب عموم المنطقة وتعزيز التعاون ما بينهما من اجل تعزيز الامن القومي لكل دولة من هذه الدول، ومواجهة التحديات الإرهابية وقيام فرنسا بتعزيز تواجدها الخارجي.[5] ويمكن القول ان الأهداف والوسائل التي استخدمتها فرنسا في دول الساحل انما تنبع من سياستها الخارجية المتمثلة بالمحافظة على ارثها الاستعماري في المنطقة والتصدي للقوات الدولية المنافسة والمتمثلة بالولايات المتحدة والصين وأخيراً روسيا التي دخلت خط المنافسة في تلك المنطقة، فضلا عن بسط الامن والاستقرار في تلك المنطقة وامتدادها نحو الجنوب للقارة الأوربية، والخوف من موجات الهجرة الغير شرعية التي تنطلق من تلك الدول، كذلك

---

(1) نورا علي إبراهيم معروف ، واخرون ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الافريقي ، مجلة الدراسات الافريقية ، المجلد 45 ، العدد4 – ج1 ، 2023 ، ص418

(2) محمد ، الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي محل اهتمام مشترك ، موقع جزيرة الرائد الوطنية ، 2014 ، على الرابط الالكتروني التالي: www.elraaed.com/watan/46549

(3) عبد الودود بن داية وعبد الرؤوف بلحسن ، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2012 ، ص104

(4) خديجة فلاح ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الساحل، مصدر سابق ، ص 113

(5) عبد الودود بن داية وعبد الرؤوف بلحسن ، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي ، مصدر سابق ، ص105

الحصول الموارد المعدنية وفي مقدمتها اليورانيوم والحديد كمادة أولية والعديد من منتجاتها، فضلا عن جعل تلك الدول سوقاً مهما لتصريف منتجاتها.

الاستنتاجات والتوصيات:

1 – يتضح خلال دراستنا للأهداف والوسائل الفرنسية تجاه الساحل الافريقي ان فرنسا تهتم بشكل كبير في تلك المنطقة، لأنها تمثل موقعاً جيوسياسياً مهما لها بسبب ما تذخر به من ثروات طبيعية ومعدنية كبيرة منها الحديد واليورانيوم والثروة الزراعية وتربية الماشية.

2 – سعت فرنسا بشكل كبير على مشاركتها الفعالة في جهود تعزيز الامن والاستقرار في دول الساحل الافريقي، من خلال علاقات التعاون السياسي العسكري والاقتصادي والأمني وتبادل التكنلوجيا العسكرية وحفظ الامن والاستقرار.

3 – ان الأهداف والوسائل التي استخدمتها فرنسا في دول الساحل الافريقي تنبع من سياستها الخارجية المتمثلة بالمحافظة على ارثها الاستعماري في المنطقة والتصدي للقوات الدولية المنافسة لها، المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا الصاعدة.

4 – إقامة العديد من الاتفاقيات الفرنسية الافريقية في مجال التعاون العسكري والأمني والاقتصادي من اجل معالجة الازمات داخل دول المنطقة، خصوصا وأنها تتعرض لحركات إرهابية متطرفة تريد الهيمنة عللا الدول.

5 – العمل على وضع استراتيجية امنية وعسكرية من اجل الحفاظ على استقرار الدول ومنع هيمنة الجماعات المتطرفة والطوارق.

6 – ضرورة زيادة الاستثمارات الفرنسية في الساحل الافريقي، من اجل إنعاش تلك الدول وتحسين الوضع المعيشي والإنساني لشعوب المنطقة ومنع الهجرة.

7 – يجب على فرنسا ان تقوم ببناء سياسة ناضجة أكثر من التي تعمل بها لكي تواجه كافة المتغيرات في الساحل الافريقي.

8 – تطوير علاقتها مع مستعمراتها القديمة وتوسع نفوذها، والقيام بأعداد كوادر سياسية مثقفة واعية من الشباب وإيجاد نخبة سياسية حاكمة تابعة لها.

المصادر

1 – أبو رفاس، يوسف خميس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، تحرير سميحة سعيد، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، 2006

2 – أبو فريحة، السيد علي، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات اخفاق الدول دون مسبباتها، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، الرياض – السعودية، 2013

3 – اشطيبة، رجب محمد محفوظ، السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه القضية الفلسطينية (بالتطبيق على سياسة الجماهير الليبية) في الفترة من 1969م الى 1993، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، 2006

4 – البرزنجي، دانا علي صالح، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظري"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 2، العدد 3، 2019

5 – بكشيط، خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011

6 – بن داية، عبد الودود، عبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012

7 – بونفلة، نسرين، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945–قالمة، 2021

8 – بويصلة، امينة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012

9 – توفيق، رواية، السياسة الفرنسية في افريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، قراءات سياسية – ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد 20، 2014

10 – حسين، علي محمد، محمود أبو العينين، شيماء محي الدين، تعثر المصالح الوطنية والاستقرار السياسي في مالي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 4 – ج1، 2023

11 – حمد، زياد يوسف، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، المجلة السياسية والدولية، العدد 46، 2021

12 – الخانقاني، محمد كريم، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021

13 – خيرة حلوي، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018

14 – دحومان، حسيبة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2001

15 – رشاش، وحيد، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015

زكاوي، نبيل زكاوي، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا "ورقة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2022

16 – السعيد، حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 2020

17 – السويدي، فاطمة، هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023

18 – السيد، مصطفى كامل السيد، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد 245، 2001

19 – الشافعي، عصام محمد عبد، استراتيجية متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الامن في شمال افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مصر – القاهرة، 2014

20 – شلاش، عبد محمد، إثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 5، العدد 15، 2013

21– شليغم، عبير، التدخل الفرنسي في مالي" البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا"، مجلة افاق سياسية، العدد 14، القاهرة – مصر، 2015

22 – صرية، العايب، كواشي عتيقة، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها الأمنية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020

23 – صوفيان، سعدي حداد، الامن الأوربي في إقليم الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016

24 – طعمة، أمجد زين العابدين، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري، مجلة دراسات دولية، العدد 84، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2021

25 – ظريف، شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: تحديات ورهانات، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010

26 – عبد، ريام صاحب، محمد قاسم هاوي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً)، مجلة قضايا سياسة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد 60، السنة الثانية عشر، 2020

27 – علاق، جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، القسطنطينية، 2014

28 – عودة، زمن ماجد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي وافاقها المستقبلية، دار التعليم الجامعي – مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي العراق – بغداد، 2018

29 – العيد، دحماني، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991–2019)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، المسيلة، 2019

30 – عيسى، ليتيم، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء (1956–1960)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (مجلة دورية دولية محكمة)، العدد 5، 2016

31 – فاطمة، بيرم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018

32 – مانيال، يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، قراءات افريقية، العدد 11، مصر، 2012

33 – محمد، هند محروس، صبحي قنصوه، باسم رزق، الوجود العسكري في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 43، العدد 2، 2021

34 – مخلوقي، لمياء، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978–2016) الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021

35 – مرعي، مثنى فائق، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، ط 1، المركز العرقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2021

36 – معروف، نورا علي إبراهيم، صبحي قنصوه، سماح المرسي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 4 – ج1، 2023

37 – منصوري، سفيان، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013

38 – نسيمة، طويل، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010

39 – ابوراس، عبد الجبار، اسية إبراهيم، فرنسا في الساحل الافريقي.. استراتيجية فاشلة وبدائل مقترحة، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.aa.com.tr

41 – الشيخ، طارق، فرنسا ومكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي، 2014، على الرابط التالي: www.gate.ahram.org.eg

42 – عسكر، احمد، ابعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء (2013–2021)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (329)، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.acpss.ahram.org.eg

1. Dirk, Kohnert, French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest, Institute of African 'GIGA-Hamburg, Munich Personal repec Archive, 2022

2. International Monetare Fund, Burkina Faso Selected Issues, International Monetary Fund Washington, D.C, 2014

3. Kitissou, Marcel, The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power Play, Cornell University, 2014